

الدكتور / عبد الرحمن الشامي - الأستاذ المشارك بكلية الإعلام جامعة صنعاء يتحدث لـ [الكنوبير]:

# التعاطي الناجع مع القضية السكانية يقتضي السير في اتجاهين متوازيين [توعية، تقديم خدمة]



الشخصية في أحسن الأحوال، فنحن ننفتق إلى العمل البحثي المتابع لهذه الأنشطة، والمتابع لتطوراتها، والمقيم لمدى فاعليتها وتأثيراتها من عمده، ومن ما يضاعف من حجم هذه الإشكالية غياب الاهتمام الأكاديمي بحقل الإعلام التنموي، وإذا ما استحضرتنا -مثلاً- أبحاث الماجستير والكترونوا التي أنجزت في مجال الإعلام خلال هذا العقد، فلا نجد سوى دراسة أو دراستين، أما البقية منها فهي مأخوذة باستقضاء النظريات الأمريكية التي إن شكلت أولوية لمجتمعاتها، فليس بالضرورة أن تكون كذلك بالنسبة لمجتمعنا حديث العهد بالحياة المدنية، والمتخمس بكم لا يحصى من المشاكل التنموية.

## القائمون على الإعلام

بالرغم مما يقوم به الإعلام السكاني من دور في التعريف بالقضية السكانية ومشاكلها وتحدياتها وفي تعزيز الوعي ونشر الثقافة السكانية في أوساط المجتمع.. ألا يعتقدون أن الإعلام السكاني مازال يقف مكتوف اليدين وغير قادر على القيام بدوره الكامل وبالشكل المطلوب، وأنه مازال يعاني من تسلط القائمين عليه وجهلهم بمباهية وطبيعة دوره حيث مازالوا يضعونه على هامش اهتماماتهم غير مرتكين أهمية تسخير وتوفير كافة احتياجاته ومتطلباته الأساسية التي تمكنه وتساعد في أن يلعب دوره ويقوم بكل المهام الملقاة على عاتقه؟

الإعلام التنموي بشكل عام لم يزل بعد الاهتمام الذي يستحقه، ناهيك عن الإعلام السكاني الذي لا يزال يغيب عن مؤسساتنا الأكاديمية، في الوقت الذي يقال بأن تطورا يتم لمنهج كليات الإعلام، فأى تطوير من هذا النوع لا يأخذ في حسبانته الاحتياجات التنموية لمجتمعنا اليمني فإنه يخلق في فضاء خارج الفضاء الذي نعيشه. وهناك مسألة أخرى مهمة تسهم في مضاعفة مشكلة الممارسين للإعلام والاتصال والسكاني، وتتمثل في غياب الدراسات الأكاديمية الخاصة بالقائم على الاتصال في هذا الحقل الإعلامي والاتصالي الهام، وفي غياب هذه الدراسات فلا أقل من تفعيل الحوار حول هذه القضية مع سائر الأطراف المعنية، وفي مقدمتهم القائمون على الإعلام والاتصال السكاني.

## الريف وسائلة التوعية

على اعتبار أن أكثر من ثلثي السكان في اليمن يتركزون في المناطق الريفية، وبالنظر إلى مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لهذه المناطق وفي ظل الغياب شبه الكامل لمؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها فيها، ومحدودية وصول الرسائل التوعوية الموجهة عبر مختلف الوسائل المتاحة في الحضر باستثناء بعض الإذاعات المحلية وخطبة الجمعة في المسجد التي تكون في الغالب بعيدة كل البعد عن تناول أي من القضايا السكانية، فكيف نتظنون كأكاديميين إلى هذه المسألة بمختلف جوانبها؟

تجدد الإشارة أولاً إلى أن للخطاب الديني دور هام في التعاطي مع القضية السكانية، لا يمكن إغفاله، كما يسجل "منبر" المسجد حضوراً، لا يمكن هضم أصحابه حقهم، ولكن هذا الدور لا يليق الطموح المنشود، ولا يرقى إلى التحدي الذي يمثله النمو السكاني في بلادنا، فضلاً عن غياب الدراسات العلمية التي تستقصي تأثير الخطاب الديني، وتبقى مسألة التعاطي مع القضية السكانية في حاجة إلى تكامل الأدوار، وتنسيق الأعمال التي تقوم بها الجهات المختلفة، فلا يعمل كل منها في معزل عن الآخر، ولا يدري ما الذي يقوم به، فأحدى مشاكلنا الأساسية تتمثل في نشأت الجهود، وغياب التنسيق الذي قد يؤدي إلى تناقض أصناف الخطاب، وتصادم بعضها مع بعض، بل المأساة الكبرى حين يغيب التنسيق، ويفتقر الأداء إلى التناغم على مستوى المؤسسة الواحدة.

مما لا شك فيه أن الإعلام بات يلعب دوراً مهماً في رفع معارف الجمهور وتعزيز الوعي لديه حول مختلف القضايا الوطنية الهامة ومنها القضية السكانية التي يلعب الإعلام والاتصال دوراً محورياً فيها على اعتبار أن هذه القضية بما تواجهها من مشكلات وتحديات لا يمكن بأي حال من الأحوال التعاطي معها وحلها أو مواجهتها بمنأى عن دور الإعلام والاتصال السكاني، غير أن الأخير نفسه لازال هو الآخر يواجه تحديات عديدة، الأمر الذي يتطلب الوقوف أمام هذه القضايا ودراساتها من خلال رؤية علمية أكاديمية تخوض في تفاصيل مكوناتها وجزئياتها المختلفة وبما يضمن الخروج برؤى علمية وحلول واقعية لكل ما تعانيه وبما يكفل تحقيق الأهداف والغايات المرجوة. صحيفة 14 أكتوبر تطرح عدداً من الأسئلة حول هذه الجوانب وغيرها من الجوانب الأخرى المتعلقة بالوضع السكاني في بلادنا على الأخ الدكتور / عبد الرحمن الشامي الأستاذ المشارك بكلية الإعلام جامعة صنعاء واحد المهتمين بالشأن السكاني وذلك من خلال هذا اللقاء الذي أجريناه معه والى التفاصيل :-

غياب الشق التنموي، والذي يتأثر بالزيادة السكانية، ويؤثر فيها، فالنمو السكاني الحالي في اليمن، والذي يسجل رقماً بعد من أعلى المعدلات العالمية (3 في المائة) يلتهم ما حققه جهود التنمية، فلا تبدو آثارها واضحة على المجتمع.



د. عبدالرحمن الشامي

**دور أكاديمي**  
ما أهمية الدور الأكاديمي في هذا الجانب، خصوصاً وأن الجامعة تتعامل مع أهم شرائح المجتمع وأكثرها تأثيراً وتقبلاً بالرسائل التوعوية الهادفة الموجهة إليهم وأكثرها قدرة على تحقيق التغيير في السلوك الإنجابي وخلافه؟  
يمكن أن يكون لأكاديميين دور فاعل في مجال القضية السكانية، ومن ثم خدمة الوطن، إذا ما أحسنوا توظيف عدد من الفرص المتاحة لهم في هذا المجال، فطلاب الجامعة وطلاباتها

## أجرى اللقاء / بشير الحزمي

بالنظر إلى الوضع السكاني الحالي في الجمهورية اليمنية وتحدياته، ومن خلال رؤيتكم الأكاديمية ما السبل المثلى والأكثر فاعلية للتعاطي مع هذا الوضع ومواجهة تحدياته؟  
التعاطي العلمي مع أي مشكلة من المشكلات، أو قضية من القضايا يقتضي في البداية التشخيص الدقيق لها، والبحث في مسبباتها، ودراسة العوامل المرتبطة بها، والمتغيرات المؤثرة فيها، سواء أكان ذلك يحدث على نحو مستقل أو تابع، ونحن في اليمن بعون الله وجهود المخلصين والمثابرين يمكننا القول بأننا قد انتهينا من هذه المرحلة، وتجاوزناها إلى ما بعدها، فقد تم تحديد المشكلة على نحو دقيق، كما أن أساليب التعاطي معها معروفة. فاليمين يشهد لها، ويشاد بها في المنطقة العربية بأنها قد أنجزت عدد من الوثائق والاستراتيجيات الوطنية. إذاً فنحن نعرف كنه المشكلة، و ما الذي ينبغي عمله بشأنها، لكن جوانب القصور تكمن في مراحل التنفيذ، فالجهود التي تتم في هذا المجال، لا ترقى إلى ما تم في مرحلة التشخيص والتأطير، فنحن على مستوى العمل المؤسسي والمدني لا نزال غير قادرين على نحو كامل على ترجمة ما نرخر به هذه الاستراتيجيات والوثائق إلى أرض الواقع، مع عدم إغفال الجهود التي تتم في هذا المجال، وعدم الاعتراف بحقوق أصحابها غير أن التحديات التي نواجهها في مجال النمو السكاني لا تزال كبيرة.

فالتعاطي الناجع مع القضية السكانية في بلادنا يقتضي السير في اتجاهين متوازيين، لا يستقيم أحدهما من دون الآخر، فهناك جانب توعوي، يتمثل في رفع نسبة الوعي بهذه القضية بين الناس، وآخر خدمي، يتمثل في توفير خدمات الصحة الإنجابية بما فيها وسائل تنظيم الأسرة الحديثة وذات الجودة العالية للناس، وإتاحتها لهم على مستوى القرية والمديرية والمدينة، وليس العكس، كما هو حاصل اليوم، فالزيادة السكانية تتركز في الريف اليمني الذي يمثل حوالي 72 في المائة من السكان في اليمن. فلا قيمة لوعي بدون توفر هذه الخدمات، ولا جدوى من خدمات في ظل غياب الوعي. هذا هو عماد العمل السكاني في الوقت الراهن، مع عدم إغفال ولا

## التحديان التي نواجههما في مجال النمو السكاني لا تزال كبيرة

## نفتقر إلى العمل البحثي المتابع لأنشطة الإعلام والاتصال السكاني وغياب الاهتمام الأكاديمي بحقل الإعلام التنموي يضاعف حجم هذه الإشكالية

وغيرها من المؤسسات الأكاديمية الأخرى يعدون إحدى الفئات الهامة والمعنية بالقضية السكانية على نحو خاص، وعليهم يقع عبء هذه القضية أكثر من غيرهم حاضراً ومستقبلاً، ومن ثم فإن تزويدهم بما يحتاجون إلى معرفته في هذا المجال، هو ما يعينهم على صياغة مستقبلهم على نحو أفضل، في حين أن غياب هذا البعد من شأنه أن يضاعف من معاناتهم في الحاضر والمستقبل أيضاً، ومن هنا يقع عبء كبير على أساليب الممارسين في تحين الفرص المناسبة لطرح هذه القضية بأسلوب علمي، والتعاطي معها على نحو مقنع وفاعل، وهذا يتطلب أولاً ضرورة توفر الوعي الأكاديمي بهذه القضية، والإحاطة العلمية بجوانبها المختلفة، قبل وضعها على بساط البحث والنقاش مع الطلاب والطلبات.

ويوجد في الوقت الراهن مركز متخصص في الدراسات السكانية بجامعة صنعاء، كما أن هناك محاولات تجري منذ أعوام، وتهدف إلى إدماج القضايا السكانية في المقررات الدراسية الجامعية، وهي مسألة أخذت كثير من الوقت، ولم تخرج إلى النور حتى اليوم، وتتمنى أن يتم إنجاز هذا العمل المهم في القريب العاجل، لأن أي تأخير في هذا المجال ليس من مصلحتنا، ولا من مصلحة بلادنا، وحتى يتم هذا الدمج فإن هناك متطلباتاً جامعية يشترك في دراسته طلاب وطلبات جميع المراحل الدراسية في كل الجامعات اليمنية، ويمكن توظيف أحد مفرداته لتناول القضية السكانية كإلية عاجلة، عوضاً عن الانتظار من دون فعل أي شيء، حتى تتحقق عملية الدمج المشار إليها آنفاً.

## الجهل أم المصائب

(الجهل أم المصائب) عبارة شائعة تناقلتها الأجيال إلى يومنا هذا .. برأيكم إلى أي مدى يمكن أن يؤثر وجود الجهل واتساع رقعته في المجتمع اليمني وخاصة في الريف وبين أوساط النساء وذلك في تقويض جهود التنمية وتحقيق أهداف السياسة السكانية؟

من المؤكد بأن التعليم يعد متغيراً هاماً ليس في مجال القضية السكانية فحسب، ولكن في تحديد طبيعة حياة الفرد والمجتمع بشكل عام، ولكن السؤال هو: عن أي تعليم نتحدث هنا؟ هل عن التعليم الكمي أم النوعي؟ وهذه قضية أخرى. لكن القضية السكانية لا تحتاج بالنسبة للشريحة غير المتعلمة لأكثر من رفع الوعي بها، ولكل شريحة من شرائح المجتمع رسالتها الخاصة بها، وقنوات الاتصال المناسبة لتوصيل هذه الرسالة إليهم على نحو فاعل، وبما يحقق التأثير المرجو من هذا العمل، فنحن مدعوون إلى الاستغلال الأمثل لما يتوفر لدينا اليوم من قنوات اتصال جماهيري ووسطي وشخصي وغيرها من قنوات الاتصال الأخرى، فالعمل الإعلامي والتوعوي والدعوي في هذا المجال يقع في خانة الدور التنموي لهذه الوسائل، ويترجمه على نحو حقيقي، فالقضية السكانية قضية تنموية وطنية في المقام الأول.

## الإعلام والاتصال السكاني

كيف تقيمون أداء دور الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني في بلادنا سواء الرسمي منه أو غير الرسمي وتعالطيه مع المشكلة السكانية وتخالطه مع شرائح المجتمع المختلفة.. وما هي برأيكم أكثرها فاعلية وقدرة على التأثير وتغيير السلوك؟  
يوجد في الساحة اليمنية اليوم أكثر من جهة حكومية ومدنية تعمل في مجال القضايا السكانية، لكن هذه الأعمال تفتقر إلى المتابعة والتقييم التي تتم بواسطة الدراسات العلمية المنهجية، ومن ثم فإن أي حديث عن تأثيرات هذه الأعمال في ظل هذا الغياب يصعب محض ادعاء، وقد يقع في خانة الدعاية، أو الرؤى



## وقفة تأمل

## أهمية البيانات السكانية

جواد محمد الشيباني

إن المؤشرات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية للدولة هي غاية في الأهمية لأغراض صياغة السياسات والتخطيط لهذا السبب فإن جمع وتحليل البيانات يشكل جزءاً رئيسياً في شبكة النشاطات المتعلقة بالسياسات وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية حققت اليمن تقدماً ملحوظاً في جمع البيانات حيث تم تنفيذ العديد من التعدادات السكانية ففي المحافظات الجنوبية تم إجراء أول تعداد سكاني عام 1973م ثم تلاه بعد ذلك أول تعداد سكاني في المحافظات الشمالية عام 1975م وبفضل هذين التعدادين تم تنفيذ الخطط الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ثم تلاه بعد ذلك تعدادان آخران عام 1986م في المحافظات الشمالية عام 1988م في المحافظات الجنوبية وقد كان التعدادان الأخيران أكثر شمولية ودقة وأعطاه صورة أكثر وضوحاً ودقة لخصائص السكان.

وبعد توحيد اليمن عام 1990م تم إجراء أول تعداد عام 1994م وكان لهذا التعداد أهمية في تحديد مسار التنمية الشاملة والمستدامة وخاصة عند وضع التصورات عن الخطة الخمسية الأولى.

على كثير من الخصائص السكانية من حيث أنشطتهم الاقتصادية والديموغرافية والخصائص التعليمية والوفيات والخصوبة وغيرها من المؤشرات الهامة.

كما تم تنفيذ عدد من المسوحات الميدانية حيث تعتبر هذه المسوحات من المصادر الهامة في جمع البيانات وذلك باقتطاع جزء من المجتمع وأجراء الدراسة الإحصائية والتحليلات اللاحقة معتمدة على هذا الجزء وتسمى عملية اقتطاع جزء من المجتمع وشمول المفردات التي يتألف منها هذا الجزء المقطوع بالعينات وهذه المسوح يمكن أن تعطي نتائج على مستوى عال من الدقة والشمول إذا ما توفرت فيها الضوابط الفنية المتعلقة بمستوى سحب العينة ومراعاتها للظروف المحلية وخصوصية المجتمع بالإضافة إلى مراعاة احتساب أخطاء التقدير عند تفسير النتائج وتساعد المسوح المحطلطين في قياس التقديرات قصيرة المدى على الأصدقاء الوطنيين.

ومن الإنجازات التي تحققت في جمع البيانات السكانية الإحصاءات السكانية الجارية والتي يتم تسجيلها بشكل متواصل بواسطة أنظمة تسجيل إدارية مثل تلك الموجودة في وزارة التربية والتعليم على سبيل المثال يحتفظ نظام التسجيل الخاص بإعداد الطلاب والطلبات المسجلين في المدارس بحسب المستوى التعليمي ونوع الجنس والعمر والموقع الجغرافي إضافة إلى مستوى التسرب الدراسي.

وتجمع أنظمة التسجيل الصحية بيانات عن عدد وخصائص وتخصيصات المرضى المتواجدين في المستشفيات كما يسجل نظام التسجيل الخاص بالرعاية الصحية الأولية معلومات هامة عن التحصين والتغذية والرعاية القبيلية والبعدية للمواليد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

ونظام تسجيل الأحوال المدنية ويشمل وقائع حيوية مواليد ووفيات وتقدم السجلات السكانية أيضاً بيانات جارية عن حالات الولادة والوفيات والهجرة وفي تكوين الأسرة من حيث واقعات الزواج والطلاق.

ونظراً لأهمية الإحصاءات الحيوية لكونها مصدراً أساسياً للبيانات السكانية فقد أولت اليمن أهمية خاصة بهذا الشأن من أجل تأمين تسجيل الإحصاء على أسس دقيقة لتستخدم للأغراض المحلية كما أن دقة تسجيل الإحصاءات الحيوية حسب بعض الصفات ضرورية لمعرفة التغيرات التي تحدث للسكان وحسب كثير من المقاييس.

كل هذا الكم من البيانات والمعلومات يحتاج إليها المخططون لتقييم الاتجاهات السكانية لوضع سياسات سكانية واستراتيجيات وبرامج ومشاريع لإدماج العوامل السكانية في التخطيط التنموي ولمراقبة وتقييم فعالية السياسات والبرامج في ضوء الأهداف الوطنية وأهداف الألفية الثالثة.

ونوه تقرير الإسكوا إلى نزوح الشباب المتواصل إلى المدن والذي بات يشكل عبئاً ثقيلاً على البنية التحتية إذ يزيد الطلب على المساكن والنقل مما يؤثر سلبياً على البنية إلى جانب التأثير على دور القرى في دعم المدن وتزويدها بالمواد الغذائية والزراعية.

## القرى العربية تتحول إلى مناطق مخصصة لكبار السن بسبب نزوح الشباب إلى المدن بحثاً عن فرص العمل

## الإسكوا تحذر من زحف الشيخوخة إلى الأرياف العربية وتوقع تأثيراً مأساوياً لذلك على القرية والمدينة معا

كتب / بشير الحزمي



الحد في نسبة الوفيات والخصوبة على حد سواء في تشكيل هذه الظاهرة. وأشار التقرير إلى أن الأرياف في البلدان العربية قد بدأت تعاني من ظاهرة الشيخوخة بمعدلات خطيرة بسبب نزوح الشباب المتواصل إلى المدينة والذي سيكون لوطئته أثر كبير على المجتمع الريفي الذي بات يعاني من تغير ديموغرافي سريع. وأستعرض التقرير الذي أصدرته ( الإسكوا ) سير عمل المنظمة الذي يشمل نطاقه ثلاث عشر دولة عربية وهي السعودية واليمن والإمارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان ومصر والأردن وسورية والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية وذلك في مواجهة هذا الواقع.

وذكر تقرير الإسكوا أن كافة البلدان العربية هذه قد طبقت نشاطات لرفع مستوى الوعي لدى الراي العام فيما بهذه القضية وأن معظمها تعهدت على تميم الوعي بقضايا الشيخوخة وسبل معالجتها وذلك على المستويين الحكومي والمدني.

ذكر تقرير الإسكوا أن كافة البلدان العربية هذه قد طبقت نشاطات لرفع مستوى الوعي لدى الراي العام فيما بهذه القضية وأن معظمها تعهدت على تميم الوعي بقضايا الشيخوخة وسبل معالجتها وذلك على المستويين الحكومي والمدني.